

15/آذار/2010

المقدمة :

ان هذا التقرير مقدم وفقاً للفقرة (5) من قرار مجلس الأمن رقم 1905 (2009) والذي طلب فيه من حكومة العراق تقديم تقرير الى مجلس الأمن عن طريق رئيس لجنة الخبراء الماليين كل ثلاثة أشهر ، على ان يقدم التقرير الاول في موعد أقصاه 1/نيسان.

1. توفير خطة وجدول زمني للانتقال من صندوق تنمية العراق الى ترتيبات بديلة:

جرى أعداد خطة وجدول زمني للانتقال من صندوق تنمية العراق الى ترتيبات بديلة تكفل الانتقال بحلول 31/كانون الاول/2010 الى آلية لاحقة تشمل ترتيبات المراجعة الخارجية للحسابات وتمكن العراق من الوفاء بالتزاماته على النحو المنصوص عليه في أحكام الفقرة (21) من القرار 1483 (2003).

ان المعالم الأساسية لخطة العمل هذه والتي تعتمد اعتباراً من 2011/1/1 تتمحور حول الابقاء على نفس الآلية الحالية قدر ما تسمح بذلك القرارات الدولية مع ملاحظة الضمانات على الاموال العراقية وادناه ملخص هذه الخطة وتوقيات العمل لتنفيذها:

| الاجراء | قبل او في |
|---|-------------------|
| تقدم حكومة العراق خطة عمل وجدول زمني الى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة او الى اية جهة اخرى ذات علاقة تابعة للأمم المتحدة. | قبل 1 نيسان 2010 |
| تجيب حكومة العراق على اية اسئلة توجة لها من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة او من قبل اية جهة اخرى ذات علاقة تابعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بخطة العمل المقدمة. | في نيسان 2010 |
| تحصل حكومة العراق على التأييد الاولي لبنك الاحتياطي الفدرالي حول رغبته بالاستمرار على الآلية المعتمدة حالياً كأساس لما بعد 2010/12/31. | قبل 1 ايار/2010 |
| تستكمل حكومة العراق جهودها لتحديد الحصانات القانونية المتاحة لاحتياطيات البنك المركزي العراق واموال الحكومة العراقية وحسب الولاية القضائية للدول التي ينوي العراق فتح حسابات فيها بعد 2010/12/31. | قبل 1 حزيران 2010 |

| | |
|-------------------|---|
| 15 حزيران 2010 | تقوم حكومة العراق ببناء على توصية من لجنة الخبراء الماليين بتعيين شركة تدقيق دولية مستقلة تتولى مسؤولية التدقيق على حسابات الكيان البديل لصندوق تنمية العراق. |
| قبل 1 تموز 2010 | تعقد وزارة المالية والبنك المركزي العراقي ترتيبات مع البنوك المركزية الأجنبية المختارة لمسك الحسابات المشار إليها اعلاه ولهما التشاور بهذا الشأن مع صندوق النقد الدولي. |
| قبل 1 آب 2010 | تقدم حكومة العراق تقريراً عن جهودها لانتهاء الدعوى الخارجية المرفوعة ضد حكومة العراق او مؤسساتها. |
| تشرين الثاني 2010 | تقدم حكومة العراق تقريراً يوضح جهودها بشأن تسوية المطالبات المتبقية وفقاً لشروط نادي باريس. |
| كانون الأول 2010 | استلام لجنة الخبراء الماليين (COFE) لمهام وملفات المجلس الدولي للمشورة والمراقبة (IAMB). |

2. واقع الديون وبرنامج حكومة العراق:

تستمر حكومة العراق بتسوية كامل الديون والمطالبات الموروثة عن النظام السابق والاستمرار في معالجتها الى حين تسويتها او البت فيها، ونطلب من المجتمع الدولي الاستمرار في تقديم المساعدة لحين استكمال حكومة العراق جهودها بهذا الصدد.

بعد اتفاق العراق في تشرين الثاني 2004 مع مجموعة الدول الدائنة لنادي باريس على شروط اعادة هيكلة ديون عهد صدام التي يدين بها لتلك الدول فقد انتهج العراق برنامجاً دقيقاً جداً لتحديد كافة الدائنين التجاريين خلال فترة صدام وعرض العراق تصفية مطالبات تسوية الديون لأولئك الدائنين وبشروط مماثلة للشروط المتفق عليها مع نادي باريس (من حيث القيمة الحالية الصافية).

نادي باريس

وقع العراق اتفاقيات ثنائية (اعادة هيكلة الديون) مع كل عضو من اعضاء نادي باريس البالغ عددها 18 دولة مؤدياً بذلك الى تسوية اكثر من 51,1 مليار دولار من ديون عهد صدام التي يدين بها لتلك الدول.

اتفاقيات ثنائية مع الدول غير الاعضاء في نادي باريس

قام صندوق النقد الدولي عام 2003 باجراء مسح ميداني، وقد تبين من خلاله وجود 55 دولة غير عضو في نادي باريس قدمت مطالبتها ضد العراق يعود تاريخها الى عهد صدام. وابتداء من عام 2005 قام العراق بالاتصال مع تلك الدول مطالبا من خلال ذلك تصفية ديونهم ضد العراق وتسويتها وفق شروط مالية مماثلة لتلك المتفق عليها مع نادي باريس. ومن اصل القائمة ذات 55 دولة غير عضو في نادي باريس فقد توصل العراق الى قرار ناجح لحل قضايا الدين ثانيا مع جميع تلك الدول عدا 13 دولة. وتشمل الدول التي لم يتم تسوية ديونها (الجزائر، البرازيل، مصر، الاردن، الكويت، المغرب، باكستان، بولندا، قطر، السعودية، السودان، تركيا والامارات العربية المتحدة). وتجاوز المبلغ الاجمالي للديون الثنائية للدول غير الاعضاء في نادي باريس والذي اعيد جدولته او تسويته من خلال ذلك منذ عام 2005 بحدود 19,5 مليار دولار.

وتعمل وزارة المالية والبنك المركزي بجد لغرض تسوية ديون هذه الدول، فقد اعلنت الامارات اطفاء ديونها بنسبة 100 % وقد تم ارسال اتفاقية ثنائية لتوقيعها من قبل مسؤولي الدولتين لتوثيق هذا الاعلان، اما دولة المغرب فأنها تدرس امكانية اطفاء تلك الديون بنسبة 100 % وارسلت اليها مسودة الاتفاقية الثنائية، اما بقية الدول فقد تم مطابقة ديونها الا انها لم تحدد مواعيد لغرض توقيع تلك الاتفاقيات او لم ترد بأيجاب بعد، وان العراق يتابع ذلك من خلال الوفود او المراسلات الجارية مع مسؤولي هذه الدول.

الدائنين التجاريين

في كانون الاول 2004 دعى العراق كافة المؤسسات التجارية التي لها مطالبات ضد دوائر الدولة ومؤسسات القطاع العام العراقي بتسجيل تلك المطالبات لدى الوكيل المحاسبي لتسوية الدين للعراق (ارنست ويونغ) وبعد عملية تسوية وتصفية مطالبات عهد صدام المحتفظ بها من قبل كل من هؤلاء الدائنين وفق شروط مالية تماثل تلك الشروط المتفق عليها مع نادي باريس من حيث القيمة الحالية الصافية.

فقد وافق عدد من الدائنين التجاريين على عرض العراق لتسوية الديون وتم تسوية ما يفوق 13160 مطالبة منفردة لغاية تاريخه وبمجموع يزيد على 20,9 مليار دولار، ولا زالت عملية تسوية الديون التجارية للعراق مستمرة.

وقد رفض او اهمل عدد محدود من المطالبات من الدائنين التجاريين الدوليين الذين قاموا بتسجيل ديونهم في عهد صدام في هذا البرنامج الذي عرضه العراق لتسوية ديونهم (ونعتقد بأنهم يحتفظون بمبلغ اجمالي يقارب 629 مليون دولار) ومن المحتمل ان يكون الدائنين التجاريين الآخرين قد اخفقوا في تسجيل مطالباتهم، الا ان العراق لا يعلم بعدد المطالبين الذين يقعون ضمن هذه الفئة (ان وجدوا).

لقد قام العراق بفتح مشروع جديد لتسوية بقية الديون التجارية يقضي بأنه يحق لكل دائن ان يقدم الى وكيل الحكومة المحاسبي (ارنست ويونغ) مطالبته حتى يتم مطابقتها لغرض تسوية هذه الديون وفقا لاتفاق نادي باريس وهو اما تسديد نقدا مبلغ 10،25% او منحهم سندات قرض بنسبة 20% من الدين يسدد على مدى 17 سنة بأقساط نصف سنوية. لقد تقدم عدد من الدائنين والآن تمت مطابقة ديونها وفي طريقها للتسديد، والمتابعة مستمرة بجدية لاقناع جميع الدائنين التجاريين لغرض قبول التسوية.

وتؤكد حكومة العراق ألتزاماتها بتسوية كامل الديون والمطالبات الموروثة عن النظام السابق والاستمرار في معالجتها الى حين تسويتها أو البت فيها .. وتطلب من المجتمع الدولي الاستمرار في تقديم المساعدة لحين أستكمال حكومة العراق جهودها بهذا الصدد.

التعويضات والمطالبات غير التجارية

لا زال العراق يدفع 5% من إيراداته النفطية السنوية تسديدا للتعويضات التي اقرها صندوق التعويضات التابع للأمم المتحدة. اما المطالبات غير التجارية الاخرى فأن حكومة العراق مستمرة بجهودها لتسويتها رضائيا.

3. تقييم التقدم المحرز في تعزيز الرقابة المالية والادارية للصندوق:

بهدف الوصول الى تقييم موضوعي للتقدم المحرز في مجال الرقابة المالية والادارية على مستوى الدولة ، فقد جرى وضع مجموعة اهداف قابلة للقياس الكمي يؤدي تحقيقها بمجموعها تطوراً اساسياً ومهماً في مجمل نظام الرقابة المالية والادارية. وتتلخص هذه الاهداف بمايلي:

3-1- أستكمال تشريع القوانين المنظمة للوزارات التنفيذية واستكمال هيكلها التنظيمية وتحديد ملاكاتها الوظيفية.

3-2- اعتماد الوصف الوظيفي لكافة الوظائف المعتمدة في الملاك المصدق والذي يحدد المواصفات العلمية والعملية لشاغل الوظيفة والمسؤوليات والصلاحيات لكل موقع

وظيفي.

3-3- المباشرة بتنفيذ القانون الخاص بمجلس الخدمة المدنية الاتحادي وبما يؤمن اشغال الوظيفة العامة بالمواصفات المقررة بعدالة وشفافية.

3-4- اتمتة نظم المعلومات على مستوى الدولة لتوفير مخرجات (تقارير) شاملة وبتوقيات مناسبة يؤمن فاعلية الاجراءات الرقابية السابقة واللاحقة للأنفاق العام.

3-5- تجميع التعليمات المالية الموحدة التي تحكم تحصيل وانفاق المال العام على مستوى الدولة.

3-6- انجاز النظام الشامل للقياس والمعايرة لأنتاج وتوزيع وتصدير النفط الخام.

3-7- حصر الاموال العراقية المجمدة خارج العراق بكافة انواعها وتأمين قاعدة بيانات متكاملة بصدها ومتابعة تحصيلها من قبل جهة مركزية.

3-8- انجاز الحسابات الختامية للدولة والمتأخرة لسنوات سابقة وتدقيقها وتقديمها للسلطة التشريعية.

3-9- متابعة تصفية الملاحظات التدقيقية لمراقبي حسابات صندوق تنمية العراق واستمرار آلية المتابعة من لجنة الخبراء الماليين.

لقد تم تأليف لجان متخصصة على مستوى كل وزارة لأنجاز المتطلبات اعلاه التي هي من ضمن مسؤولياتها ،وجرى التأكيد من قبل أمانة مجلس الوزراء على تحديد سقف زمنية للأنتهاء من اعدادها.